المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا ـ فرع مصراته أنموذجا ـ

مصطفى محمد امعيتيق – قسم علوم التعليم – الاكاديمية الليبية للدراسات العليا – فرع مصراته–ليبيا

m.amaitik@lam.edu.ly

الملخص

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا، والتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والدورات التدريبية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، كما استخدم الاستبانة أداة للبحث، وقد بلغ عدد أفراد العينة (61) مفردة، يمثلون ما نسبته (24.4%) من مجتمع البحث البالغ عددهم (250) مفتشاً تربوياً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد توصل البحث للنتائج التالية:

1- أن دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا من وجهة نظر المفتشين التربويين بمدينة مصراته كان بدرجة متوسطة.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والدورات التدريبية .

الكلمات المفتاحية

الدور، السياسات التعليمية، التفتيش والتوجيه التربوي، مصراته، ليبيا.

The Role of the Educational Inspection and Guidance Authority in Shaping Educational Policies in Libya—The Misrata Branch as a Case Study

Mostafa Mohamed Amaitik
Department of Educational Sciences - Libyan Academy for Postgraduate Studies- Misrata -Libya

Abstract

The current research aims to identify the role of educational inspection and guidance in the qualified educational drawing in Libya, and to identify whether there is a statistically significant difference in the responses of the sample members attributable to the variables of academic qualifications, job experience and training courses, The researcher used the descriptive analytical method to achieve the research objectives, and used the questionnaire as a research tool. The sample consisted of (61) individuals, representing (24.4%) of the research population of (250) educational inspectors, who were selected using simple random methods. The research reached the following results:

1. The role of the Educational Inspection and Guidance Authority in shaping educational policies in Libya, from the perspective of educational inspectors in Misrata, was found to be moderate.

2. There were no statistically significant differences in the responses of the sample regarding the role of the Educational Inspection and Guidance Authority in shaping educational policies in Libya attributable to the variables of academic qualification and work experience and training courses.

Keywords

Role, Educational policies, educational inspection and guidance, Misrata, Libya.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

المقدمة:

يُعد التعليم من القطاعات الحيوية وذات أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، نظرا للدور الذي يقوم به في رقي المجتمع وأفراده ومنحهم الفرصة لتطوير مهاراتهم وقدراتهم مما يجعلهم أكثر قدرة على العطاء والتميز والنهوض على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو يعتمد في ذلك على عدة عناصر تعمل ضمن منظومة واحدة مترابطة وظيفياً ولها أهدافاً محددة.

إن استمرار عمل المنظومة التعليمية ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها يعتمد على عدد من المدخلات هي بمثابة عناصر أساسية تنصهر ضمن بوتقة النظام التعليمي معتمدا عليها في تحقيق النجاح المنشود، وتتنوع هذه المدخلات فمنها ما هو مادي مرتبط بالموارد المختلفة التي يعتمد عليها النظام التعليمي، ومنها ما هو معنوي متصل بالقيم والمبادئ والمهارات والخطط والسياسات.

فالسياسات التعليمية توجه النظام التعليمي وتوفر له الخطوط العريضة التي توجه خططه ومسارات عمله، وهي في الحقيقة انعكاسا لما يريد المجتمع من النظام التعليمي أن يحققه من آمال وتطلعات لأفراده، حيث تشير (العتيبي، 2023) إلى أن السياسات التعليمية ما هي إلا انعكاس لحال المجتمع الذي تشتق منه، وتعبير عن تصوره للمستقبل الذي يرتضيه لأبنائه، مما يحتم العناية بها وتطويرها وإعدادها بما يلبي حاجات الفرد والمجتمع ويحقق طموحاتهم.

إن الإعداد العلمي الصحيح للسياسات التعليمية يستلزم المشاركة الشاملة والفاعلة من المختصين وأصحاب المصلحة في صياغتها وتنفيذها وتقويمها من خلال مجموعة متنوعة من السبل والآليات وهو ما يشكل نقطة البدء في نجاحها، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها أساسا لاتخاذ قرارات إدارية سليمة، واعتماد ممارسات تعليمية ومدرسية وصفية أكثر كفاءة وفاعلية (سعد، حسنين، 2024، 44).

تعتبر فئة المفتشين التربويين من أبرز أصحاب المصلحة والمختصين في العملية التعليمية والذين من شأنهم أن يساهموا بفاعلية في إعداد السياسات التعليمية، والمساهمة بخبراتهم التعليمية في صياغة التوجيهات والمسارات التي من شأنها الرقي بجوانب عدة من العملية التعليمية، ومن أهمها ما يتعلق بالجوانب الإدارية وأداء المعلم والمناهج التعليمية واستراتيجيات وطرق التدريس؛ حيث يحاول هذا البحث التقصي حول دور المفتشين التربويين في إعداد السياسات التعليمية ومدى مشاركتهم في صياغة بنودها.

مشكلة البحث:

تؤدي السياسات التعليمية دورا أساسيا في النظام التعليمي فهي ترسم المبادئ الموجهة لاتخاذ القرار في كافة جوانب العملية التعليمية كالمعلم والتلميذ والمنهج وطرق التدريس والمبنى المدرسي والوسائل التعليمية والإدارة المدرسية وغيرها، وإن فاعلية هذه السياسات ومدى قدرتها على تحقيق ما وضعت لأجله يعتمد بشكل أساسي على كيفية بنائها وآليات صياغتها والجهات المشاركة في إعدادها، ومن بين تلك مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي؛ حيث ينص القرار رقم (540) لسنة 2020م الخاص باعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات مصلحة التفتيش في عدد من فقراته على دور المصلحة في تقديم المقترحات والتوصيات والتقارير الكفيلة للارتقاء بمستوى التعليم ووضع الحلول المناسبة لمشكلاته.

لقد أشارت نتائج عدد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسات التعليمية في ليبيا مثل دراسة (الشارف، 2023)

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

ودراسة (الخالقي، الشويخ، 2021) إلى وجود قصور في السياسات التعليمية التي تشجع المعلمين على الابتكار والإبداع، إضافة إلى ضعف في جانب التدريب المهني الذي يُقدم لهم، فضلا عن بعض أوجه القصور في المناهج التعليمية، وتزايد مشكلات الكثافة الطلابية في الفصول الدراسية والتي تتجاوز في بعض الأحيان المستوى المعياري المسموح به، وهي في مجملها جوانب متصلة بعمل المفتشين التربويين وضمن اختصاصهم المباشر، ومن هذا المنطلق فإن البحث الحالي يسعى للتعرف على مستوى مشاركة مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في إعداد وصياغة السياسات التعليمية في ليبيا، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما دور فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته في رسم السياسات التعليمية في ليبيا؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في وجهات نظر عينة البحث حول دور فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته في رسم السياسات التعليمية في ليبيا تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والدورات التدريبية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على دور فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته في رسم السياسات التعليمية في ليبيا.
2. التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في وجهات نظر عينة البحث حول دور فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته في رسم السياسات التعليمية في ليبيا تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والدورات التدريبية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

1- قد يساهم هذا البحث في توجيه اهتمام المسؤولين عن النظام التعليمي إلى أهمية المشاركة في رسم السياسات التعليمية.

2- قد يفيد البحث في التعرف على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم سياسات النظام التعليمي وحل المشكلات التي تواجهه.

3- قد تمكن نتائج البحث من تبصير المسؤولين ببعض أوجه القصور في آليات رسم السياسات التعليمية وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

4- قد يثري هذا البحث المكتبة العلمية بموضوع يعاني من ندرة الدراسات التي تتناوله وهو موضوع السياسات التعليمية.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الآتي:

1- الحدود البشرية: تتمثل في جميع المفتشين التربويين التابعين لفرع مكتب التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته..

2- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية ببلدية مصراته.

3- الحدود الزمنية: طُبقت أداة البحث خلال فصل الخريف من العام الجامعي 2025/ 2026م.

مصطلحات البحث:

يمكن الإشارة إلى أهم مصطلحات البحث في الآتي:

1- التفتيش التربوي:

"مجموعة من الجهود المنظمة والهادفة إلى التأثير بشكل إيجابي على جميع عناصر العملية التربوية، م معلم وطالب ومنهاج وبيئة تعليمية، بهدف تحقيق الأهداف التربوية وتلبية حاجات المجتمع المحلي" (رنتيسي، 2022، 12).

2- السياسات التعليمية:

"هي مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما، والتي يضعها المجتمع عن

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

طريق أفراده ومؤسساته وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف". (بكر، 2006، 199)

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها " بأنها مجموعة المبادئ والأسس والتوجيهات التي يعتمد عليها صانعي القرار التعليمي في ليبيا أساساً ومرجعاً لاتخاذ قراراتهم.".

3- مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي: مؤسسة تربوية منتمية، مشاركة تساهم في تعليم عال الجودة من خلال معلم متمايز ومتعلم نيِّر ملتزماً بقيمه، حيث صُدر في عام 2008 قرار من اللجنة الشعبية العامة بشأن تنظيم التفتيش التربوي، وذلك تحت مسمى إدارة التفتيش التربوي، وبموجب قرار من حكومة الوفاق الوطني رقم 14 لسنة 2018 تأسست مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي، تتبع وزارة التربية والتعليم، لها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، مقرها مدينة طرابلس وتدار المصلحة برئيس يتولى تصريف شؤونها، وتتبعها عدد (34) فرعاً ووحدة مكانية، ويتولى التفتيش والتوجيه التربوي مفتشون اكفاء يتم تعيينهم من بين المعلمين ذوي الخبرة من اصحاب الكفاءة من حملة المؤهلات التربوية (وزارة التربية والتعليم الليبية، 2020).

الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري عرضا لأهم النقاط المتعلقة بالسياسات التعليمية، وسردا مختصرا لبعض الدراسات السابقة في ذات المجال.

أولاً: مفهوم السياسة التعليمية:

يعد مفهوم السياسة التعليمية كغيره من مفاهيم العلوم الإنسانية؛ حيث تناول العديد من الكتاب والباحثين في التربية مفهوم السياسة التعليمية من عدة جوانب تعكس المدخل النظري الذي يعتمده كل منهم، واتجاهاتهم الفكرية والمنهجية، ذلك أن السياسات التعليمية تختلف من نظام تعليمي إلى آخر، وتختلف أيضا في آليات إعدادها وطرق صياغتها مما يصعب معه الاتفاق على مفهوم موحد وشامل.

فقد عُرفت السياسات التعليمية بأنها " بأنها إطار عام مشتق من التوجهات العامة للدولة، يرسم الطريق لعناصر العملية التعليمية عند تخطيط الحاضر، وفي تطلعات المستقبل، ويؤثر في جميع القرارات التي تتخذها الإدارة العليا في جميع المجالات وتتأثر به." (خرمي، 2025، 9)

كما تعرف بأنها" توجهات فكرية منظمة، وإطار إرشادي، ومبادئ عامة توجه التعليم، وفي ضوء هذه التوجهات والمبادئ الإرشادية للعمل تبنى الاستراتيجيات، وتوضع الخطط وتتخذ القرارات وتصمم البرامج بما يكفل استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية في تحقيق الأهداف المنشودة". (حسنين، 2008، 97)

فالسياسات التعليمية تمثل إطاراً إرشاديا يحدد مسارات النظام التعليمي ويوجه قراراته سواء المتعلقة بالوقت الحاضر، أو ما يتعلق بطموحات المستقبل، وهي تعكس في ذات الوقت توجهات السياسة العامة للدولة، وما يحتاجه المجتمع وما يطمح إليه في مجالات التربية والتعليم.

فقد عرفها (بكر،2006) بأنها " مجموعة من الأحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية التي ينبغي أن تبذل لتحقيق أغراض أو توقعات أو تطلعات يستهدفها المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره، أي أنها الإطار العام الذي يوجه العمل الإداري والفني في النظام التعليمي ومؤسساته". (199)

إن السياسات التعليمية ليست مفهوماً ثابتاً بل هي متطورة ومتغيرة باستمرار وفقا لتطور المجتمع، فالمجتمعات الإنسانية في تغير وتطور مستمر والسياسات التعليمية بدورها تعكس احتياجات المجتمع وتطلعاته، وأداة لتحقيق أهدافه، لذلك فهي دائما ما تخضع للمراجعة والتقييم لضمان تحقيق الغرض الذي وضعت لأجله.

وتعرف أيضاً بأنها " القرارات والقوانين والأنظمة واللوائح

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

التي تتضمن مبادئ أو أفكارا أو اتجاهات تمثل الأطر العامة التي تصدرها الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم، لتنظيم التعليم وتحديد إطاره العام وأهدافه وتوجيه نظامه التربوي والعملية التربوية، الناتجة عن تفكير منظم وتحليل للواقع لتحقيق طموحات أفرادها وتنمية مجتمعاتها في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة" (الديك، 2024، 396)

من خلال ما سبق من تعريفات للسياسة التعليمية يمكن استخلاص النقاط التالية:

1- أنها جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة.
1. أنها ذات صفة توجيهية للقرارات والبرامج التربوية.
2. أنها ليست جامدة بل يتم تعديلها وفقا لتغير الظروف والاستراتيجيات.
3. انها ترسم بصيغة تشاركية من خلال كافة الجهات المؤثرة وصاحبة المصلحة.

ثانياً: أهمية السياسة التعليمية:

ترتبط السياسات التعليمية بأهداف وبنية وعمليات النظم التعليمية، كما تستمد شرعيتها من النظام العام في المجتمع بقواه المتعددة التي تشكل هذه السياسات وتتابع تنفيذها، وتكمن أهميتها في عملية التخطيط للمراحل التعليمية وتحديد أهداف كل مرحلة، وفي وضع الخطط الزمنية لتحقيق الأهداف، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير على ضوئها العملية التربوية وفي تحديد المسؤوليات الإدارية عند تنفيذ تلك السياسات. (بكر، 2003، 2)

فالسياسات التعليمية تمثل إطارا عاما موجها لكافة عناصر النظام التعليمي، فهي توجه اتخاذ القرار التعليمي على كافة المستويات والمراحل التعليمية، وترشد للإجراءات المناسبة في تنفيذه ومتابعته وتقويمه، لذلك فهي تمثل نقطة الوصل بين الاستراتيجيات العامة والخطط التنفيذية الأكثر تفصيلا.

وتشير (سعد وحسنين، 2024، 43) إلى أهمية السياسات التعليمية في النقاط التالية:

1. تعتبر عاملا رئيسيا في تعزيز التحسين المستمر في أنظمة ومعايير التعليم، وتحديد أفضل الممارسات التعليمية.
2. تساعد في وضع معايير جودة التعليم والتعلم، ومساعدة المؤسسات التعليمية على تلبية الاحتياجات التعليمية.
3. تشكل أساساً للقرارات الإدارية السليمة والممارسات التعليمية والمدرسية والصفية، وتنفيذها بالشكل الصحيح.

إن أهمية السياسات التعليمية لا تقتصر فقط على توجيه النظام التعليمي وإرشاد متخذ القرار نحو أفضل الخيارات، وإنما أيضا تساعد على تجنب الازدواجية وعدم الاتساق الذي قد يحدث بين المستويات والأجهزة الإدارية المختلفة، وتوفر نوعا من الشعور بالأمان والاستقرار لدى العاملين فهي لا تتغير بتغير المسؤولين، لكونها تحوي مواد وقواعد لضبط إجراءات العمل وتحديد مسارها بما يحقق الأهداف الموضوعة. (الشارف، 2023، 230)

يتضح مما سبق دور السياسات التعليمية وأهميتها في ترجمة رؤى واستراتيجيات ومصالح المجتمع أفرادا ومؤسسات إلى خطط وبرامج وقرارات قابلة للتطبيق، وتوجيه النظام التعليمي نحو وضعها موضع التنفيذ من خلال أدواته المختلفة ابتداء من القيادات التعليمية، وصناع القرار التربوي، إلى المناهج التعليمية والأنشطة المرافقة، إلى كافة العاملين في الميدان التربوي، وهنا يبرز على وجه الخصوص دور مساهمة المفتشين التربويين في صنع السياسات التعليمية وتحديد أفضل الممارسات المدرسية والصفية التي تتضمنها مثل هذه السياسات.

ثالثاً: خصائص السياسة التعليمية:

تتميز السياسات التعليمية بعدد من السمات الخاصة التي تميزها عمن غيرها من أدوات الإدارة والتخطيط التربوي، فهي

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

ذات طابع توجيهي غير تفصيلي، شاملة لكافة عناصر النظام ومستقرة لا تتأثر بتغير المراكز الفوقية، كما تتصف بالمرونة والعمومية والدينامية، ولها وظيفة تفسيرية وتوجيهية لما يليها من مستويات سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ، والبرامج الإجرائية والزمنية. (شعلان، 2011، 14)

وقد أشار (بكر، 2006، 212) إلى عدد من الخصائص التي تميز السياسات التعليمية في النقاط التالية:

1. الاستمرارية والتطور: فالسياسة التعليمية بحاجة إلى الاستقرار النسبي، فلا تتأثر من وقت لآخر بتغير الأشخاص والمسؤولين، إلا أن هذا الاستقرار النسبي لا يحول دون تطويرها وتنميتها في ضوء ما يطرأ من تغيرات وحاجات مجتمعية متجددة.
2. التفسير والتوجيه: حيث تركز السياسات التعليمية على الأسس الثابتة والواضحة أكثر من تركيزها على التفاصيل الإجرائية، وإنما ترسم الخطوط العريضة لاتخاذ القرارات المناسبة في ميدان التعليم.
3. الوضوح والعلانية: يفضل دائما أن تكون السياسة التعليمية مسجلة ومكتوبة ومعلنة للمعلمين والإداريين وللجمهور، حتى تكون موجها ومرشدا للتصرفات والقرارات ومفسرة لها، وتجنب الانحراف عن الاتجاه العام.
4. القابلية للتطبيق: وهي خاصية مرتبطة بالمرونة ومدى انطلاق السياسات من أهداف قابلة للتحقيق، وتعكس أيضا الواقع المعاش والإمكانات المتاحة البشرية والمادية..

إن هذه الخصائص تميز السياسات التعليمية وتعطيها طابعها التوجيهي والإرشادي العام، دون الدخول في التفاصيل التقنية والفنية الدقيقة، فهي تمثل نقطة البداية التي تنطلق منها كفة القرارات التي تعالج المشكلات المستمرة والمتكررة التي تواجه النظام التعليمي، وهنا يبرز دور فئة المفتشين التربويين في إعداد السياسات التعليمية الفعالة والمساهمة في جعلها أداة مفيدة لصانعي القرار التعليمي.

رابعاً: مراحل إعداد السياسة التعليمية:

إن عملية إعداد وصياغة السياسات التعليمية هي عملية معقدة وتمر بعدة خطوات متسلسلة، وتتداخل فيها العديد من المؤثرات والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل المجتمعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد وصياغة السياسات التعليمية.

وقد أورد العديد من الكتاب مسارات صياغة السياسة التعليمية والخطوات المتبعة في إعدادها، ورغم الاختلاف في تعداد هذه المراحل إلا أنهم يتفقون في الإطار العام لصنع السياسات التعليمية، فمنهم من ذكر أن إعداد السياسات التعليمية تمر بعدة مراحل كالتالي:

1. مرحلة صياغة السياسة التعليمية: وفي هذه المرحلة تسن التشريعات التعليمية التي تعبر عن المتغيرات الحالية والمستقبلية وتحقق الأهداف التربوية العامة.
2. مرحلة تبني السياسة التعليمية وإقرارها وتحويلها إلى استراتيجيات عمل وخطط ومناهج وبرامج ومشروعات محددة.
3. مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية وهي مرحلة إجرائية لتنفيذ اتجاهات واستراتيجيات وخطط السياسة التعليمية عن طريق المؤسسات التعليمية ذات الصلة ومتابعتها وتقويمها. (سالمة، 2017، 85)

من الملاحظ على المراحل سالفة الذكر أنها مختصرة واختزلت مراحل إعداد السياسات التعليمية في ثلاثة مراحل فقط، في حين تناولت كتابات أخرى هذه المراحل في خطوات عديدة تعكس تفصيلا دقيقا لعملية صنع السياسة التعليمية.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

فقد أشار (شعلان، 2010، 61) إلى أن المراحل المتتالية لعملية صنع السياسة التعليمية تتمثل في الآتي:

1. تحديد المشكلة: وهي تتضح من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية واتفاق الآراء حول هذا الشعور، ومن ثم تبدأ الجهة المسؤولة في دراسة أسباب الموقف التي أدت إليه.
2. جمع الحقائق: والتشاور مع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، حيث يتم بلورة الآراء ووضع التصورات للحلول البديلة.
3. صياغة السياسات البديلة: حيث يبدأ وضع الحلول البديلة للمشكلة، وهو ما تنهض به الأطراف صاحبة المصلحة، والإدارات التي تقع المشكلة في نطاقها.
4. مرحلة النقاش العام: حيث تخضع الحلول المقترحة لنقاش مجتمعي يضم كافة الأطراف صاحبة المصلحة، لمحاولة الوصول الى اتفاق حول سياسات محددة.
5. اتخاذ القرار: وتمثل مرحلة حسم الاختيار بين البدائل، حيث يتم الاختيار بين أحد الحلول المطروحة تمهيدا لعرضها على الهيئات التشريعية لإقرارها لتأخذ قوة القانون.
6. تنفيذ السياسة: حيث تبدأ الجهات التنفيذية بوضع السياسات التي تم إقرارها موضع التنفيذ.
7. التغذية العكسية: عن طريقها يحدد صناع السياسة أوجه القوة والضعف وما يترتب عليها من آثار، واتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

يتضح مما سبق أن مراحل إعداد السياسات التعليمية هي عبارة عن خطوات متتالية تعتمد كل خطوة على سابقتها، حيث تبدأ من الإحساس بالمشكلة ثم جمع المعلومات حولها ودراستها ووضع الحلول والمناسبة واختيار أكثرها كفاءة ووضعه موضع التنفيذ ثم تقييمها، ويبرز خلال هذه المراحل دور المجموعات أو الجهات ذات العلاقة وصاحبة المصلحة فيما يتعلق بالنظام التعليمي مثل الأسرة والمدرسة والإدارة التعليمية، ولعل من أهم هذه الجهات مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي وذلك لقرب المفتش التربوي من العملية التعليمية وما يمكن أن يساهم به من مقترحات وآراء قد تفيد عملية إعداد السياسات التعليمية في كافة مراحلها.

خامساً: العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية:

تعد السياسة التعليمية مكونا أساسيا من مكونات النظام التعليمي، وهي تعمل ضمن منظومة تعليمية تؤثر وتتأثر بالعديد من العوامل المجتمعية منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، وغيرها من العوامل المتشابكة والتي تؤثر بشكل مباشر في رسم السياسات التعليمية وآليات تنفيذها ووسائل تقويمها، وقد أشار (حكيم، 2012، 182) إلى هذه العوامل كالتالي:

1. العامل السياسي: حيث يؤثر هذا العامل بشكل كبير في تشكيل النظام التعليمي والتخطيط له؛ حيث تتأثر السياسة التعليمية بالأيدولوجية السياسية السائدة في المجتمع لكون رسم السياسة التعليمية لا يتم بنجاح إلا إذا كانت الصورة عن المواطن الذي يتمناه المجتمع واضحة ومحددة ومتضمنة في السياسة التعليمية.
2. العامل الاقتصادي: حيث يعد من العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية سلبا وإيجابا، فللعامل الاقتصادي تأثير كبير في ميزانيات التعليم والتي يقوم عليها تحديد مدة الإلزام وأعداد المباني المدرسية ونوعيتها، وإمكانيات استيعاب التلاميذ ونوعية الأنشطة التعليمية وغيرها من الجوانب التعليمية التي تتوقف على العامل الاقتصادي الذي يحدد مقدار الأموال المخصصة لقطاع التعليم.
3. العامل الجغرافي: ويقصد به طبيعة سطح الأرض والمناخ، وهي وثيقة الصلة بالنظام التعليمي، فالمناخ يحدد سن الإلزام ومواسم الإجازات، وشكل المبنى المدرسي وأثاثه، كما أن طبيعة

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

البيئة تحدد محتويات البرامج الدراسية ومواد الدراسة وشكل الإدارة التعليمية، وهو ما يوضح بشكل كبير مدى ارتباط جوانب السياسة التعليمية بالعوامل الجغرافية.

4. العامل الاجتماعي: حيث يسهم العامل الاجتماعي في تشكيل السياسة التعليمية من خلال العديد من الجوانب مثل الدين واللغة والتركيب الاجتماعي، إضافة إلى البعد السكاني والذي يؤثر بدوره من خلال نمو السكان وتوزعهم بين مناطق المدينة والريف ومدى انعكاس ذلك على توزيع الخدمات التعليمية بعدالة على أفراد المجتمع.

وفي ذات السياق صنفت (زهية، 2017، 32) العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية إلى عوامل قومية ودولية وأكاديمية، فأما العوامل القومية فهي تتضمن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع لصناعة السياسة التعليمية، إضافة إلى مراعاة الأبعاد الاقتصادية والسياسية وتحقيق التغييرات الاجتماعية المرغوبة، وأما العوامل الدولية فهي تشير إلى المتغيرات العالمية المعاصرة والتي تؤثر بشكل مباشر على نظم التعليم في البلدان النامية، في حين تشير العوامل الأكاديمية إلى الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون عن واقع رسم وتنفيذ السياسات التعليمية.

يتضح مما سبق ذكره أن هذه العوامل لها دور كبير في تشكيل السياسة التعليمية للنظام التعليمي، ورسم توجهاتها وتحديد آلياتها وأدوات تقويمها، وهذه العوامل تعمل بشكل متضامن ويؤثر كل منها في الآخر، وقد تختلف درجة تأثير كل عامل من العوامل وفقا لطبيعة المجتمع ودرجة تطوره ووضعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

سادساً: المشاركة في رسم السياسات التعليمية:

تعد السياسات التعليمية العمود الفقري لأي نظام تعليمي، فمن خلالها تتحدد الأدوار والإجراءات المتبعة داخل النظام التعليمي، فهي بمثابة مبادئ وإجراءات توجيهية تحكم تصرفات وقرارات المسؤولين عن النظام التعليمي، كما أنها تعدَ رؤية متكاملة لمستقبل التعليم من أجل خدمة أهداف التنمية المتنوعة للدولة والمجتمع والفرد (محمود، 2025، 24).

ونظرا للدور الذي تؤديه السياسات التعليمية في توجيه النظام التعليمي ومعالجة مشكلاته، فإن صانعي تلك السياسات عادة ما يستخدمون في رسمها وصياغتها عدة أدوات من أجل ضمان فاعليتها، ومن أهم هذه الأدوات تكوين لجان المتخصصين والمعنيين بقضايا التعليم لدراسة مرحلة تعليمية معينة وطرح البدائل التي يمكن أن تعالج بعض المشكلات المطروحة، إضافة إلى استشارة الخبراء والمختصين للتأكد من جودة البيانات التي الاعتماد عليها (سعد، حسنين، 2024، 64).

إن عملية رسم السياسات التعليمية هي عملية معقدة تتطلب تفاعلا واسعا من عدة جهات ذات علاقة بقطاع التعليم، ولا سيما الجهات التربوية المتخصصة المطلعة على سير العملية التعليمية وتعي مشكلاتها جيدا، ولديها القدرة على ابتكار الحلول المناسبة القابلة للتنفيذ والتقييم، وهنا يبرز دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي باعتبارهم جهة تربوية مختصة قريبة من العملية التعليمية ولديها المختصين والخبراء التربويين من ذوي الكفاءة والذين يملكون التأهيل المناسب لتشخيص المشكلات واقتراح الحلول المناسبة لها.

فقد أشار القرار رقم 540 لسنة 2020م لاختصاصات مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي فيما يتعلق بدورها في رسم السياسات التعليمية من خلال مهام إدارة التخطيط والتطوير والتميز المؤسسي في النقاط التالية:

1. استخلاص النتائج من واقع التقارير الفنية المقدمة من قبل المفتشين التربويين وتقديم الاقتراحات الكفيلة للارتقاء بمستوى التعليم وتقويم ما يظهر من انحرافات.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

2. وضع التقارير الفنية عن أداء المعلمين وتوثيقها واقتراح ما يلزم في شأنها وإحالتها على الجهات المختصة.
3. وضع وتحديد المعايير المطلوبة لقياس الأداء التعليمي والأكاديمي.
4. إقامة الندوات والمحاضرات والملتقيات التربوية ذات العلاقة بعمل المصلحة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج.
5. تحديد الاحتياجات اللازمة للتخطيط التربوي في ضوء المؤشرات واستقراء الأحوال الجديدة والتوقعات المستقبلية.
6. الإشراف على تطبيق الخطط والبرامج الخاصة بإجراء البحوث والدراسات التربوية.

يتضح مما سبق أن دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي لا يقتصر فقط على متابعة أداء المعلمين وتقويمهم وإنما يمتد لتقييم القرارات والإجراءات التي تتخذها الإدارة التعليمية، وتشخيص المشكلات التي تواجه العملية التعليمية بشكل عام، ووضع المقترحات والحلول التربوية المناسبة، وهو ما يعكس في الواقع أداء المصلحة لدورها وممارسة اختصاصاتها في المشاركة الفاعلة في صناعة القرار التربوي ورسم وصياغة السياسات التعليمية في ليبيا.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الحضيري 2012 بعنوان: (تقويم تنفيذ سياسات التعليم العام في ليبيا: دراسة ميدانية لسياسة التفتيش التربوي في مدينة بنغازي).

هدفت الدراسة إلى تقويم تنفيذ سياسات التعليم العام الخاصة بالتفتيش التربوي في مدينة بنغازي، ومدى كفاءة المفتشين التربويين والصعوبات التي تواجههم، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وقد استخدم الاستبانة أداةً للدراسة، وبلغ عدد أفراد العينة (128) مفتشا تربويا.

وقد أظهرت أن نتائج الدراسة أن إدارة التفتيش التربوي تعاني نقصاً في الإمكانات المادية والبشرية، مما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المفتشين التربويين، إضافة إلى تدني برامج التدريب والتأهيل التي يخضع لها المفتشون التربويون مما تنعكس سلبا على تنفيذ السياسات التربوية الخاصة بإدارة التفتيش التربوي بمدينة بنغازي.

2- دراسة المهدي وآخرون (2014) بعنوان: (آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين)

هدفت الدراسة هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، والكشف عن واقع صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها، وتمثلت أداة الدراسة في استطلاع رأي الخبراء من الباحثين والممارسين في مجموعة من الإجراءات المقترحة التي أعدها الباحثون في ضوء مراجعة الأدبيات، وتكونت عينة الدراسة من عدد (33) من الباحثين، و(30) من الممارسين الخبراء بوزارة التربية والتعليم.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وإنما مجرد مجموعة من المبادئ المتناثرة في الوثائق الرسمية، كما أن الحقل التربوي قليلا جدا ما يستفيد من نتائج الحوث التربوية.

3- دراسة قاسم ونوَار 2020 بعنوان: (تحديات درجة مشاركة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في صنع السياسات التعليمية في مصر وآليات التغلب عليها من وجهة نظر باحثي المركز).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تحد من مشاركة المركز في صنع السياسات التعليمية، واقتراح آليات للتغلب عليها، وقد استُخدم المنهج الوصفي لتحقيق أهداف

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

الدراسة، إذا أعدت استبانة لهذا الغرض، وزعت على عدد (79) باحثا بالمركز.

وقد أظهرت النتائج أن التحديات الناشئة عن رؤية المركز جاءت في الترتيب الأول، ثم تليها التحديات الناشئة عن إمكانية الوصول، ثم التحديات الناشئة عن باحثي المركز وإمكاناتهم ورؤيتهم لدورهم وعلاقتهم بالوزارة، وقد اقترحت الدراسة مجموعة من الآليات للتغلب على هذه التحديات.

4- دراسة آل ثامر 2023 بعنوان: (واقع مشاركة المشرفين التربويين في رسم السياسات التربوية في منطقة عسير).

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإشراف التربوي في المشاركة في الإعداد والتخطيط لرسم السياسات التعليمية وتنفيذها ومتابعتها، والتحديات التي تعيق المشرفين التربويين في المشاركة في رسم السياسات التعليمية بمنطقة عسير، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كما اعتمدت الاستبانةَ أداةً لجمع البيانات، وتكوَّن مجتمع الدراسة من جميع المشرفين التربويين في منطقة عسير، وبلغ حجم العينة (210) مشرفا تربويا.

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع مشاركة المشرفين التربويين في رسم السياسات التعليمية وتنفيذها وتقييمها كان مرتفعا، كما أظهرت الدراسة عدد من التحديات التي تواجه المشرفين التربويين في رسم السياسات التعليمية منها: مركزية اتخاذ القرار وضعف التواصل مع الجهات العليا، وضعف التعاون بين زملاء العمل، وغياب الحوافز المادية والمعنوية.

5- دراسة خرمي 2025 بعنوان: (السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين).

هدف البحث إلى التعرف على أهمية السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية ومكوناتها ومقترحات تطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين، واتَّبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة أداة للدراسة، وشملت عينه الدراسة من (50) مشرفاً تربويا.

وقد أظهرت النتائج وجود درجة موافقة بين كبيرة وكبيرة جدا على فقرات الاستبانة المتعلقة بمحاور الدراسة وهي أهمية السياسات التعليمية للنظام التربوي ومكوناتها، كما أظهرت موافقة كبيرة على المقترحات التي أوردها الباحث لتطوير السياسات التعليمية للنظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية.

6- دراسة النعيري (2025): (دور التفتيش التربوي في تقويم السياسات التعليمية: تحليل مقارن لنماذج عالمية)

هدف البحث إلى تحليل دور التفتيش التربوي كآلية استراتيجية لتقويم السياسات التعليمية وتعزيز فعالية النظام التربوي، وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن لدراسة نماذج التفتيش في أنظمة تعليمية مختلفة وتقييم مدى ملاءمتها للسياقات العربية.

وقد أظهرت النتائج أن التفتيش التربوي يتجاوز دوره التقليدي كأداة رقابية ليصبح أداة ديناميكية لتوليد التغذية الراجعة المستندة إلى الأدلة، ودعم عملية صنع القرار التعليمي.

ويلاحظ على الدراسات السابقة ما يلي:

1. أنها ركزت على الدور الذي يمكن أن تؤديه بعض الجهات التربوية وعلى رأسها التفتيش التربوي في عملية رسم وصياغة السياسات التعليمية للنظام التربوي، وأهمية مشاركتها أيضا في عمليات تنفيذ وتقويم تلك السياسات.
2. أن جلّ الدراسات السابقة سالفة الذكر اعتمدت على عينة من المفتشين التربويين، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها.
3. أن بعض النتائج أشارت إلى دور بارز للمفتشين التربويين في المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات التعليمية وصنع القرار

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

التربوي مثل دراسة (آل ثامر 2023) ودراسة (النعيري 2025)، كما أظهرت النتائج عددا من التحديات التي تحد من هذه الدور مثل دراسة (الحضيري 2012) ودراسة (المهدي وآخرون 2014).

إجراءات البحث الميدانية:

يتناول هذا الجزء من البحث الإجراءات الميدانية من خلال استعراض منهج البحث وأدواته، ومجتمع وعينة البحث، وإجراءات التطبيق النهائي، ثم عرض نتائج البحث وتحليلها.

1.منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة، فهو يدرس المتغير أو الظاهرة المرتبطة به ويصفها وصفا دقيقا من جميع جوانبها، ويحللها بهدف الوصول إلى العوامل المؤثرة بها.

2.مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث في جميع المفتشين التربويين التابعين لمكتب التفتيش والتوجيه التربوي مصراته للعام الجامعي 2026/2025م، والبالغ عددهم حسب الإحصائية التي تحصل عليها الباحث من المكتب (250) مفتشاً تربوياً.

3.عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة المتمثل في جميع المفتشين التربويين التابعين لمكتب التفتيش والتوجيه التربوي مصراته، وقد بلغ عدد أفراد العينة (61) مفردة، يمثلون ما نسبته (24.4%) من مجتمع البحث البالغ عددهم (250) مفتشاً تربوياً.

4. وصف عينة البحث:

يوضح الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات عينة البحث، ويمكن من خلاله ملاحظة أن العدد الأكبر من المفتشين التربويين هم من الذكور حيث بلغ عددهم (42) يمثلون ما نسبته (68.9%) من إجمالي عينة البحث، كما يلاحظ أيضا أن العدد الأكبر من المفتشين التربويين تتجاوز خبرتهم 10 سنوات، إضافة إلى أن العدد الأكبر منهم متحصلين على دورات تدريبية كما هو موضح بالجدول.

الجدول رقم (1) وصف عينة البحث

المتغير / الوصف	الجنس		المؤهل العلمي		الخبرة الوظيفية			الدورات التدريبية	
	ذكر	أنثى	جامعي	دراسات عليا	أقل من 5 سنوات	5–10 سنوات	10 سنوات فأكثر	متحصل	غير متحصل
العدد	42	19	54	7	5	11	45	48	13
النسبة	%68.9	%31.1	%88.5	%11.5	%8.2	%18	%73.8	%78.7	%21.3
المجموع	العدد 61				النسبة 100%				

4.أداة البحث في صورتها الأولية:

تم إعداد محتوى الاستبانة من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وقد اشتملت الاستبانة في صورتها الأولية على (17) عبارة لقياس دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية،

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

وقد أعطي لكل فقرة سلم متدرج ثلاثي (موافق، محايد، غير موافق).

5.صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على بعض الخبراء المحكمين (الصدق الظاهري) في مجال التربية والإدارة التعليمية، بهدف إبداء الرأي حول مناسبة العبارات للهدف الذي وضعت من أجله، ومدى مناسبتها لكل محور من محاور الاستبانة، مع إضافة أو حذف أو تعديل ما يرونه مناسباً.

6.ثبات الاستبانة:

تم حساب معامل ثبات الاستبيان من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alfa)، حيث بلغ معامل ثبات الاستبيان (0.93) مما يعني تمتع الأداة بدرجة ثبات عالية.

7.أداة البحث في صورتها النهائية:

بعد عرض الاستبانة على السادة المحكمين من الخبراء والمتخصصين في مجال التربية والإدارة التعليمية، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي وضع من أجله، ومدى وضوح العبارات وسلامة صياغتها، ومدى انتمائها لمحاور الاستبانة، وإبداء الرأي بالتعديل أو الحذف أو الإضافة، وتم إجراء بعض التعديلات على فقرات الاستبانة وفقاً لمقترحات السادة المحكّمين، بحيث أصبح العدد النهائي لفقرات الاستبانة (15) فقرة.

8.إجراءات التطبيق الميداني:

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على أفراد عينة البحث وذلك مع بداية الفصل الدراسي خريف 2026/2025م، حيث استلم الباحث من جملة الاستبيانات الموزعة (61) استبياناً كانت كلها صالحة للتحليل الإحصائي، من أصل (66) استبانة وزعت فعلياً.

9.المعالجة الإحصائية:

بعد تفريغ الاستبانات الصالحة والموزعة على أفراد عينة الدراسة، قام الباحث بإجراء المعالجة الإحصائية للبيانات من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد استخدمت عدة مقاييس إحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبارT، وتحليل التباين الأحادي، ومعامل الارتباط ألفا كرو نباخ (Cronbach Alfa) لحساب معامل ثبات الاستبيان.

وقد استخدم المقياس التالي للحكم على درجات فقرات الاستبانة كالآتي:

1- إذا كانت قيمة الوسط الحسابي تتراوح بين (1- 1.66) فهذا يعني درجة استجابة منخفضة.

2- إذا كانت قيمة الوسط الحسابي تتراوح بين (1.67- 2.33) فهذا يعني درجة استجابة متوسطة.

3- إذا كانت قيمة الوسط الحسابي تتراوح بين (2.34-3) فهذا يعني درجة استجابة مرتفعة.

نتائج البحث وتفسيرها:

1- نتائج التساؤل الأول وهو ما دور فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته في رسم السياسات التعليمية في ليبيا؟

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة وذلك كما يلي:

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان

ت	الفقرات	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة			
1	أشارك ضمن مجموعة الخبراء والمستشارين في صياغة الأهداف العامة للسياسات التعليمية.	24	%39.3	17	%27.9	20	%32.8	2.06	0.85	متوسط
2	أشارك في لجان عمل لغرض التعرف على جوانب القوة والضعف في النظام التعليمي.	27	%44.3	20	%32.8	14	%23	2.21	0.79	متوسط
3	أشارك في إجراء بحوث علمية تشخيصية عن الواقع التعليمي ومشكلاته.	27	%44.3	16	%26.2	18	%29.5	2.14	0.85	متوسط
4	أساهم في صياغة الحلول والبدائل الممكنة لمواجهة المشكلات التعليمية المختلفة.	34	%55.7	12	%19.7	15	%24.6	2.31	0.84	متوسط
5	أساهم في مناقشة خيارات السياسة التعليمية من خلال الاجتماعات والندوات ووسائل الإعلام المختلفة.	32	%52.5	17	%27.9	12	%19.7	2.32	0.78	متوسط
6	أشارك في صياغة وتعديل نظم الامتحانات لمختلف المراحل التعليمية.	26	%42.6	11	%18	24	%39.3	2.03	0.91	متوسط
7	أحرص على المشاركة في المؤتمرات وورش العمل التربوية التي تناقش السياسات التعليمية المختلفة.	30	%49.2	19	%31.1	12	%19.7	2.29	0.78	متوسط
8	أحرص على تقديم الرأي والمشورة للمسؤولين التربويين حول بعض القضايا التعليمية.	42	%68.9	13	%21.3	6	%9.8	2.59	0.66	مرتفع
9	أشارك ضمن لجان الخبراء في اختيار البديل المناسب ضمن البدائل المطروحة لمعالجة المشكلات التعليمية.	30	%49.2	18	%29.5	13	%21.3	2.27	0.79	متوسط
10	أقدم تقارير للمسؤولين بشأن الاثار المترتبة عن تطبيق السياسات التعليمية الحالية.	34	%55.7	16	%26.2	11	%18	2.37	0.77	مرتفع
11	أشارك في تقييم الموارد والإمكانات التعليمية اللازمة لتنفيذ السياسات التعليمية.	24	%39.3	21	%34.4	16	%26.2	2.13	0.80	متوسط
12	يحرص المسؤولون التربويون على إشراك كافة الجهات ذات العلاقة في رسم السياسات التعليمية.	33	%54.1	13	%21.3	15	%24.6	2.29	0.84	متوسط
13	أشارك في صياغة معايير التقويم والقياس لمختلف مستويات التحصيل الدراسي.	38	%62.3	11	%18	12	%19.7	2.42	0.80	مرتفع
14	أساهم في تصحيح وتنقيح المناهج والمواد التعليمية ومراجعتها.	39	%63.9	12	%19.7	10	%16.4	2.47	0.76	مرتفع
15	أساهم في إعداد وتصميم البرامج التدريبية للرفع من كفايات ومهارات المعلمين.	40	%65.6	10	%16.4	11	%18	2.47	0.78	مرتفع
	المجموع	26	%42.6	11	%18	24	%39.3	2.29	0.79	متوسط

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

بالنظر إلى الجدول رقم (2) والذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان يتضح شبه اتفاق بين استجابات عينة البحث أن دور فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته في رسم السياسات التعليمية في ليبيا جاء بدرجة متوسطة، مما يعكس وجهة نظر حيادية تبنتها عينة البحث حول هذا الدور، وفي الوقت ذاته جاءت بعض الفقرات لتعكس درجة استجابة مرتفعة من قبل عينة البحث وهي الفقرات (8،10،13،14،15) حيث تؤشر نتائج كل من الفقرة (8،10) إلى أهمية الدور الذي يؤديه المفتش التربوي باعتباره مصدرا موثوقا ومعتمدا للاستشارات والمعلومات التي تخص العملية التعليمية، والتي تفيد المسؤول ومتخذ القرار في رسم السياسات التعليمية الصحيحة والرشيدة، في حين تؤشر نتائج الفقرات (13،14،15) إلى درجة أداء مرتفع للمفتشين التربويين في بعض المهام المرتبطة بمعايير التقويم والقياس التربوي ومراجعة المناهج والمواد التعليمية، والرفع من مستوى كفاءة ومهارات المعلمين، وهي كلها مجالات حيوية وذات تأثير مباشر على العملية التعليمية، ومجالات رئيسية للسياسات التعليمية.

إن مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي هي بمثابة بيت للخبرة بما تحويه من كفاءات تعليمية وتربوية في كافة التخصصات التعليمية، وبالتالي فإنه يجب على صانعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار على مستوى وزارة التربية والتعليم الاستفادة من خبراتهم وإتاحة فرصة أكبر لهم لإبداء الرأي والمشورة، ومحاولة تفعيل آليات مناسبة للاتصال والتواصل مع المصلحة من خلال اللجان المتخصصة والاجتماعات والندوات وورش العمل لضمان الإفادة القصوى من الكفاءات والخبرات المتوفرة بما ينعكس إيجابا على العملية التعليمية والتربوية وسياساتها وخططها وبرامجها المختلفة.

2- نتائج التساؤل الثاني وهو هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في وجهات نظر عينة البحث حول دور فرع مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي ببلدية مصراته في رسم السياسات التعليمية في ليبيا تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية والدورات التدريبية؟

أ. نتائج متغير المؤهل العلمي

لاستخراج النتائج قام الباحث بإجراء اختبار T-test للتعرف على الفروق التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (3) اختبار T-test لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	لدلالة
بكالوريوس ليسانس	54	34.44	10.01	59	0.004	0.997 غير دال
ماجستير كتوراه	7	34.42	7.72			

بالنظر إلى الجدول رقم (3) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وهذا يدل على أن اختلاف المؤهل العلمي لأعضاء عينة البحث لم يؤثر على استجاباتهم نحو دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي بمدينة مصراته في رسم السياسات التعليمية.

ب. نتائج متغير الخبرة الوظيفية

لاستخراج النتائج قام الباحث بإجراء تحليل التباين الأحادي للتعرف على الفروق التي تعزى لمتغير الخبرة الوظيفية.

المجلة العلمية لكلية التربية / جامعة سرت/ المجلد (5) العدد (2)
Faculty of Education journal / Sirte University (Vol (5) No (2))
Doi (10.37375/foej.v5i2.4210)
ISSN : 3740-2791
2026/07/05

جدول رقم (4) تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغير الخبرة الوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	150.15	2	75.07	0.788	0.460 غير دال
داخل المجموعات	5526.8	58	95.29		
المجموع	5677.0	60			

بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وهذا يدل على أن اختلاف الخبرة الوظيفية لأعضاء عينة البحث لم يؤثر على استجاباتهم نحو دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي بمدينة مصراته في رسم السياسات التعليمية.

ج. نتائج متغير الدورات التدريبية:

لاستخراج النتائج قام الباحث بإجراء اختبار T-test للتعرف على الفروق التي تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

جدول رقم (5) اختبار T-test لمتغير الدورات التدريبية

الدورات التدريبية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة حرية	قيمة T	لدلالة
حاصل على دورات تدريبية	**48**	**34.41**	**9.78**	**58**	**0.078**	**0.938 غير دال**
غير حاصل على دورات تدريبية	**12**	**34.16**	**10.23**			

بالنظر إلى الجدول رقم (5) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير الدورات التدريبية، وهذا يدل على أن الاختلاف في متغير الدورات التدريبية بين أعضاء عينة البحث لم يؤثر على استجاباتهم نحو دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي بمدينة مصراته في رسم السياسات التعليمية.

خلاصة النتائج:

تتلخص نتائج البحث الحالي في النقاط التالية:

1. أن دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا من وجهة نظر المفتشين التربويين بمدينة مصراته كان بدرجة متوسطة.
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا تعزى لمتغير الخبرة الوظيفية.
4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في رسم السياسات التعليمية في ليبيا تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

التوصيات والمقترحات:

بناء على نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. إتاحة مجال أكبر للمفتشين التربويين للمشاركة في اتخاذ القرار التعليمي.
2. أن تعمل وزارة التربية والتعليم على اعتماد آليات للاستفادة من خبرات المفتشين التربويين وتضمينها أثناء رسم الخطط والسياسات التعليمية.

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

3. أن توفر المصلحة الفرص المناسبة للمفتشين التربويين لتنمية مهاراتهم ولاسيما تلك المرتبطة بالتخطيط التربوي وصياغة السياسات التعليمية.

4. كما يقترح الباحث ما يلي:

5. إجراء بحوث مشابهة للبحث الحالي في بلديات أخرى.

6. إجراء بحوث حول دور مصلحة التفتيش والتوجيه التربوي في تنفيذ وتقويم السياسات التعليمية في ليبيا.

7. إجراء بحوث حول دور فئات تعليمية أخرى في رسم السياسات التعليمية في ليبيا مثل فئة مديري المدارس والمعلمين وغيرهم.

قائمة المراجع:

- آل ثامر، مها عوضه. (2023). واقع مشاركة المشرفين التربويين في رسم السياسات التربوية في منطقة عسير، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، 15 (3)، 501- 540.
- بكر، عبد الجواد سيد. (2003). السياسات التعليمية وصنع القرارات، دار الوفاء للنشر.
- بكر، عبد الجواد سيد. (2006). التربية المقارنة والسياسات التعليمية، مطبعة السلام.
- حسنين، منال سيد. (2008). سياسة التعليم العام في مصر من 1980 – 2005 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الإسكندرية.
- الحضيري، عبد السلام. (2012). تقويم تنفيذ سياسات التعليم العام في ليبيا: دراسة ميدانية لسياسة التفتيش التربوي في مدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي.
- حكيم، عبد الحميد بن عبد المجيد. (2012). نظام التعليم وسياسته، إيتراك للطباعة والنشر.
- الخالقي، عبد العظيم. الشويخ، سعاد. (2021). الإشراف التربوي ودوره في العملية التعليمية من وجهة نظر المعلمين، مجلة علوم التربية، (17)، 67 ـ 84.
- خرمي، أحمد بن قاسم. (2025). السياسة التعليمية للنظام التربوي في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها من وجهة نظر المفتشين التربويين، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 9 (53)، 111 ـ 134.
- الديك، سامية عمر. (2024). دراسة مقارنة لتطوير السياسات التعليمية لنظام التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، 6 (1)، 389 ـ 415.
- رنتيسي، نانسي ريمون. (2022). واقع الإشراف التربوي في مدارس محافظة رام الله والبيرة وعلاقته بالأداء المتميز لدى المعلمين من وجهة نظر مديري المدارس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة.
- سالمة، الإمام. (2017). صنع السياسات التعليمية الجامعية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.
- سعد، السيدة محمود. حسنين، منال سيد. (2024). دليل استرشادي لإعداد السياسة التعليمية وقياس أثرها، المركز الإقليمي للتخطيط التربوي، اليونيسكو.
- سي العابدي، زهية. (2017). السياسة العامة للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- الشارف، عفاف مسعود. (2023). السياسات التعليمية ودورها في تنمية رأس المال الفكري بمدارس التعليم الأساسي، مجلة دراسات في المال والأعمال، (16)، 222 ـ 258.
- شعلان، عبد الحميد عبد الفتاح. (2011). السياسة التعليمية بين الواقع والمأمول، مؤسسة طيبة للنشر.
- العتيبي، نوف بنت مناحي. (2023). تصور مقترح لتطوير

ISSN : 3740-2791
2026/07/05

السياسات التعليمية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، مجلة العلوم التربوية، 2(35)، 244 ـ 304.

- قاسم، مصطفى محمد. نوار، أحمد ينهم. (2020). تحديات درجة مشاركة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في صنع السياسات التعليمية في مصر وآليات التغلب عليها من وجهة نظر باحثي المركز، مجلة البحث العلمي في التربية، (21)، 106 – 155.

- قرار رقم 540 لسنة 2020، اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات مصلحة التفتيش التربوي، وزارة التربية والتعليم الليبية.

- محمود، فطمة الزهراء سالم. (2025). فلسفة السياسة التعليمية، منشورات المركز الديمقراطي العربي ببرلين.

- المهدي، ياسر فتحي وآخرون. (2014). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 3 (11)، 153- 174.

- النعيري، محمد القذافي. (2025). دور التفتيش التربوي في تقويم السياسات التعليمية: تحليل مقارن لنماذج عالمية، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، 1 (38).